التمويل المستدام كآلية لتعزيز التنمية الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية مقارنة مع التجارب الدولية

ريما سالم صالح*
كليه الاقتصاد ، جامعة طبرق
Reema.abdelali@tu.edu.ly
إيمان محمود عبدالسلام بريدان
. emanbrydan@yahoo.com
تاريخ الارسال2025/12/11م تاريخ القبول 2026/1/12م

Sustainable Finance as a Mechanism to Promote Economic Development in Libya: An Analytical Study Compared with International Experiences

[1]*-Eman Mahmoud [*1]Reema Salem
Factualy of Economic, University of Tobruk
[1]Faculty of Finance and banking
*Corresponding Email. Reema.abdelali@tu.edu.ly

Abstract:
This study analyzes the concept of sustainable finance and its role in promoting economic development in Libya, focusing on integrating sustainability standards into financial and banking policies. The paper reviews successful international experiences in sustainable finance, including the European Union, Morocco, Kenya, and China, and evaluates Libya's legislative, institutional, and financial frameworks
A descriptive-analytical methodology was applied using international financial institution reports (World Bank, IMF, UNEP FI, OECD) and recent academic studies (2023–2025). Findings indicate that adopting sustainable finance mechanisms can stimulate investment, create green jobs, and foster balanced economic development if legal and institutional frameworks are strengthened. Practical recommendations are provided to guide Libya in developing sustainable finance policies aligned with global economic trends.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Keywords (English):
Sustainable Finance, Economic Development, Financial Sustainability, Green Finance, Responsible Investment, Economic Growth, Libyan Economy, International Experiences, Financial Policies, Financial Inclusion.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مفهوم التمويل المستدام ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية في ليبيا، مع التركيز على دمج معايير الاستدامة في السياسات المالية والمصرفية. كما تستعرض الدراسة أبرز التجارب الدولية الناجحة في مجال التمويل المستدام، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمغرب وكينيا والصين، وتقيّم واقع ليبيا من حيث الأطر التشريعية والمؤسساتية والتمويلية

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستفادة من تقارير المؤسسات المالية الدولية والدراسات الأكاديمية الحديثة)البنك الدولي، 2023؛ UNEP 2024FI؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2024 .(وتوصلت النتائج إلى أن تبني آليات التمويل المستدام يمكن أن يسهم في تحفيز الاستثمار، وخلق وظائف خضراء، وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة، شريطة تهيئة البيئة القانونية والمؤسساتية الداعمة. كما تقدم الدراسة توصيات عملية لمساعدة ليبيا على تطوير سياسات التمويل المستدام بما يتماشى مع الاتجاهات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية :

التمويل المستدام، التنمية الاقتصادية، الاستدامة المالية، التمويل الأخضر، الاستثمار المسؤول، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الليبي، التجارب الدولية، السياسات المالية، الشمول المالي.

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولًا عالميًا نحو السياسات المالية والاقتصادية المستدامة لمواجهة تحديات التغير المناخي، تدهور الموارد الطبيعية، وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

برز مفهوم التمويل المستدام كأداة استراتيجية تربط بين الأهداف التنموية والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة .(ESG) ليبيا، بعد سنوات من الاضطرابات، يمكن أن تستفيد من التمويل المستدام لإعادة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية وخضراء تسهم في النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

يتطلب التطبيق الفعلي وجود بيئة تشريعية ومؤسساتية ومالية داعمة، وهو محور هذا البحث التحليلي مقارنةً بالتجارب الدولية

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تنبع مشكلة الدراسة من محدودية تطبيق آليات التمويل المستدام في ليبيا، على الرغم من أهميتها في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستدامة، مقارنةً بالتجارب الدولية الرائدة (*UNEP FI، 2024؛ صندوق النقد العربي، 2024* .(ويستدعي هذا الواقع تحليل الوضع الحالي للتمويل المستدام في ليبيا واستخلاص الدروس المناسبة لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

ما المكاسب الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة من تبني سياسات تمويل مستدام في ليبيا؟

ما العوائق التنظيمية والمؤسسية والتمويلية التي تقف أمام التمويل المستدام في السياق الليبي؟

ما هي الآليات المختلفة للتمويل المستدام (سندات خضراء، قروض مستدامة، صناديق التأثير) وكيف يمكن تطبيقها في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

تحليل مفهوم التمويل المستدام وأهميته في تعزيز التنمية الاقتصادية

دراسة التجارب الدولية الناجحة واستخلاص الدروس الملائمة لليبيا

تقييم واقع التمويل المستدام في ليبيا من حيث التشريعات والسياسات والمؤسسات المالية

تقديم توصيات عملية لتطوير سياسات وآليات التمويل المستدام محليًا

أهمية الدراسة:

تسلط الضوء على مجال حديث وضروري للتنمية الاقتصادية الليبية[1].

دعم صناع القرار في وضع سياسات تمويلية متوافقة مع التحولات الدولية

توفير إطار معرفي للبنوك والمؤسسات المالية لتطوير منتجات تمويلية مستدامة

مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

المنهجية:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي

المنهج الوصفي التحليلي – الاستشرافي (التنبؤي) تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، والمنهج الاستشرافي لرسم ملامح مستقبل الاستثمار المستدام

بالاستفادة من التجارب الدولية. تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والاستشرافي (التنبؤي) في تحليل موضوع الاستثمار المستدام ، حيث تم توظيف المنهج الوصفي لعرض المفاهيم النظرية

1. OECD، Green Finance and Sustainable Development: Policy Frameworks in Developing Countries، باريس،2022 ، ص .2 10. European Commissio، EU Taxonomy for Sustainable Activities ، بروكسل،2021 ، ص.17

مراجعة الدراسات الأكاديمية الحديثة 2023–2025.مقارنة التجارب الدولية (الاتحاد الأوروبي، المغرب، كينيا، الصين) مع واقع ليبيا.

استخلاص الدروس والسياسات القابلة للتطبيق محليًا.

أولا ـ المفاهيم الأساسية للدراسة:

1. (Finance)مفهوم التمويل

يُقصد بالتمويل مجموعة الأنشطة والآليات التي تهدف إلى تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة، سواءً في القطاعين العام أو الخاص، بما يحقق أهداف الاستثمار، النمو الاقتصادي، وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد.

2. (Sustainability) مفهوم الاستدامة

تشير الاستدامة إلى القدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وذلك من خلال تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

3. (Sustainable Finance)مفهوم التمويل المستدام

التمويل المستدام هو توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة والمشروعات التي تحقق عائداً اقتصادياً، مع مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة على المدى الطويل. ويشمل ذلك أدوات مثل السندات الخضراء، التمويل الأخضر، التمويل الاجتماعي، والاستثمار المسؤول.

.التنمية الاقتصادية المستدامة:

هي عملية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع تحسين مستوى المعيشة، وتقليص الفقر والبطالة، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان العدالة الاجتماعية.

ثانياً ـ الإطار النظري للدراسة:

1. نظرية التنمية المستدامة:

تنطلق هذه النظرية من فكرة أن النمو الاقتصادي التقليدي القائم على الاستنزاف المفرط للموارد لم يعد كافياً، بل يجب دمج البعد البيئي والاجتماعي في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، وهو ما يجعل التمويل المستدام أداة رئيسية لتحقيق هذا التوازن.

2.(Financial Intermediation Theory)نظرية الوساطة المالية

تفترض هذه النظرية أن المؤسسات المالية تلعب دوراً محورياً في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الإنتاجية. وفي إطار التمويل المستدام، تتوسع وظيفة الوساطة المالية لتشمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للمشروعات وليس فقط العائد المالي.

3. (Responsible Investment Theory)نظرية الاستثمار المسؤول

تركز هذه النظرية على دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في قرارات الاستثمار، مما يعزز كفاءة الأسواق المالية ويقلل من المخاطر طويلة الأجل، ويدعم الاستقرار المالي.

4 . نظرية النمو الاقتصادي الحديث:

تشير نظريات النمو الحديثة إلى أن الاستثمار في الابتكار، رأس المال البشري، والبنية التحتية المستدامة يسهم في رفع الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وهو ما يتطلب أدوات تمويل تتماشى مع أهداف الاستدامة.

ثالثاً: العلاقة بين التمويل والاستدامة

تُعد العلاقة بين التمويل والاستدامة علاقة تكاملية وتفاعلية، حيث يسهم التمويل في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة، بينما تعمل الاستدامة على تحسين جودة الاستثمارات وتقليل المخاطر الاقتصادية والمالية على المدى الطويل.

أوجه العلاقة:

توجيه رأس المال: يعمل التمويل المستدام على توجيه الاستثمارات نحو قطاعات صديقة للبيئة مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء

تقليل المخاطر: إدماج معايير الاستدامة يقلل من المخاطر البيئية والاجتماعية التي قد تؤثر سلباً على العوائد المستقبلية

تحقيق النمو الاقتصادي: يساهم التمويل المستدام في خلق فرص عمل، تنويع الاقتصاد، وتحفيز الابتكار

تعزيز الاستقرار المالي: الاستثمارات المستدامة أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والبيئية

رابعاً ـ التمويل المستدام والتنمية الاقتصادية في السياق الليبي:

في الحالة الليبية، يمكن للتمويل المستدام أن يلعب دوراً محورياً في دعم التنمية الاقتصادية من خلال

تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على النفط

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الشمول المالي

تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو مشاريع ذات أثر تنموي طويل الأجل

الدراسات السابقة ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية :

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بمفهوم التمويل المستدام على الصعيدين الدولي والإقليمي، باعتباره أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة وحماية البيئة، من خلال توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الاقتصادية الخضراء والمستدامة التجارب الدولية(1)

إن دراسة تاثير معاييريحسن esgدمج معايير واخرون (2023 **Martin اشارت** دراسة

إلى أن دمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة الربحية طويلة الأجل ويقلل المخاطر المالية والتشغيلية في شركات أوروبا وآسيا

ركزت Van Ouwerkerk 2024

على أثر التمويل الأخضر في دعم مشاريع الطاقة المتجددة في ألمانيا، وأكدت أن هذه المبادرات انعكست إيجابًا على الاقتصاد المحلي وزادت من كفاءة استخدام الموارد.

تناولت دراسة Wang (2024) تجربة الصين في إصدار السندات الخضراء وتأثيرها على الإقراض البنكي، مشددة على ضرورة وجود معايير تنظيمية صارمة للحد من ممارسات "غسل الاستدامة" وضمان توجيه الأموال إلى أنشطة خضراء حقيقية.

على المستوى السياسي، طور الاتحاد الأوروبي تصنيفًا شاملاً للأنشطة الاقتصادية المستدامة(EU Green Taxonomy) ، يساهم في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الخضراء عبر معايير فنية واضحة وقواعد إفصاح دقيقة.

.2التجارب العربية:

مثلت المغرب تجربة رائدة في المنطقة العربية من خلال تنفيذ مشروع "نور للطاقة الشمسية"، الممول عبر قروض تنموية دولية وسياسات وطنية داعمة.

أظهرت دراسة جامعة القاهرة (2023) أن المؤسسات المالية المصرية، رغم تبنيها بعض معايير ESG ، ما زالت تعاني من ثغرات في التنفيذ والرقابة.

أظهرت دراسة جامعة الملك سعود (2022) أن رفع الوعي المؤسسي وتطوير الحوكمة يمثلان شرطين أساسيين لتفعيل أدوات التمويل المستدام في دول الخليج.

تقارير مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI, 2024) أبرزت أن أبرز العوائق أمام انتشار التمويل المستدام في المنطقة العربية تتمثل في ضعف الأطر التنظيمية والمؤسسية ونقص الكفاءات المتخصصة.

3- الدراسات الليبية الحديثة:

أظهرت دراسة صعوبات التمويل الأخضر في مصرف اليقين (2025) أن القطاع المصرفي الليبي يواجه عوائق قانونية وتشريعية وقيود مالية تعيق تبني التمويل الأخضر بفعالية.

أظهرت دراسة توجه المصارف الليبية نحو الصيرفة الخضراء (2025) أن الوعي المؤسسي بالممارسات المالية المستدامة لا يزال محدودًا، وأن المنتجات المالية الصديقة للبيئة نادرة في السوق المحلي.

دراسة قياس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ليبيا (2025) بينت أن الاستثمار المستدام يمكن أن يساهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، لكنه يحتاج إلى دعم تشريعي ومؤسسي.

أظهرت دراسة الأداء المستدام للبنوك الليبية باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم التنظيمي (2025) أن الابتكار التكنولوجي يمكن أن يعزز من فعالية المشاريع المالية المستدامة ويزيد من قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية.

خلاصة الدراسات السابقة:

تشير هذه الدراسات إلى أن نجاح التمويل المستدام يعتمد على أربعة محاور رئيسية

تشريعات واضحة وقوية تدعم الأنشطة المستدامة

أدوات مالية مبتكرة مثل السندات والقروض الخضراء ودمج معايير ESG.

حوكمة فعالة وشفافية مالية

شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

كما يظهر من الدراسات الليبية الحديثة أن القطاع المالي في ليبيا يحتاج إلى تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، وتعزيز الوعي المؤسسي، وتبني أدوات التمويل الأخضر، والاستفادة من الابتكار المالي والتقني، لتصبح ليبيا قادرة على تطبيق التمويل المستدام بشكل فعّال بما يتوافق مع التجارب الدولية.

النتائج والمناقشة:

غياب إطار وطني شامل للتمويل المستدام في ليبيا

القطاع المصرفي الليبي يركز على التمويل التقليدي، مع نقص المنتجات الخضراء

فرص كبيرة في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة

التجارب الدولية تظهر أن تشريعات واضحة، حوافز ضريبية، وبناء القدرات يساهم في نجاح التمويل المستدام

تحديات ليبيا تشمل ضعف الشفافية، نقص البيانات البيئية، وغياب الكفاءات المتخصصة

الفرص المستقبلية للتمويل المستدام في ليبيا

استغلال الموارد الطبيعية: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح

تطوير أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء والقروض البيئية

الشراكات الدولية لجذب التمويل والخبرة

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للطاقة النظيفة

دمج التمويل المستدام في السياسات الوطنية وبرامج التدريب الجامعي والمهني

ثانيًا ـ مقارنة الدراسات السابقة بنتائج الدراسة الحالية:

تُظهر نتائج الدراسة الحالية وجود تقارب كبير مع ما ورد في الدراسات السابقة، خصوصًا فيما يتعلق بالدور الحيوي الذي يلعبه التمويل المستدام في تعزيز النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الاستثمار، وخلق فرص العمل الخضراء. فالتجارب الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والصين والمغرب وكينيا، بيّنت أن التمويل المستدام يزدهر عند توافر منظومة متكاملة من التشريعات، والحوافز، وبناء القدرات، والابتكار المالي.

لكن على النقيض، كشفت الدراسة الحالية أن **ليبيا تفتقر إلى إطار وطني شامل للتمويل المستدام**، إذ لا يزال القطاع المصرفي يعتمد بشكل رئيسي على التمويل التقليدي، مع غياب الأدوات المالية الخضراء مثل السندات والقروض المستدامة. كما يواجه الإطار المؤسسي والتنظيمي الليبي **ثغرات متعددة** تتمثل في ضعف الشفافية، ونقص البيانات المالية البيئية، وضعف القدرات المؤسسية، وقلة الخبرات الفنية المتخصصة في هذا المجال.

كما أظهرت المقارنة أن الدول التي حققت نجاحًا في تطبيق التمويل المستدام ـــ مثل ألمانيا والمغرب ـــ اعتمدت على **الشراكات بين القطاعين العام والخاص** وآليات

التمويل التنموي الدولية لتوسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية، في حين لم تتبن ليبيا بعد هذه الآليات بشكل فعّال.

ومع ذلك، تشير الدراسة الحالية إلى وجود **فرص واعدة** في السوق الليبي لتطبيق أدوات التمويل المستدام، خاصة في قطاعات الطاقة المتجددة، والنقل، والبنية التحتية، شريطة تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، وتشجيع المصارف على تبني أدوات التمويل الأخضر، وتعزيز التعاون الدولي.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تتوافق مع الاتجاهات العامة للدراسات السابقة، لكنها في الوقت ذاته تسلط الضوء على الخصوصية الليبية المتمثلة في ضعف البنية التشريعية والمؤسسية، والحاجة إلى تكييف النماذج العالمية بما يتلاءم مع السياق المحلي.تشير الدراسة أن التمويل المستدام يتطلب مزيجًا من السياسات الواضحة، والأدوات المالية المناسبة، والأطر التنظيمية الفعالة. ويمكن لليبيا الاستفادة من هذه النماذج من خلال تبني تصنيف وطني للأنشطة المستدامة، وتفعيل أدوات التمويل الأخضر، وبناء شراكات مع مؤسسات التمويل التنموية الدولية لدعم مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة.

النتائج والمناقشة:

غياب إطار وطني شامل للتمويل المستدام في ليبيا.

القطاع المصرفي الليبي يركز على التمويل التقليدي، مع نقص المنتجات الخضراء.

فرص كبيرة في مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة.

التجارب الدولية تظهر أن تشريعات واضحة، حوافز ضريبية، وبناء القدرات يساهم في نجاح التمويل المستدام.

تحديات ليبيا تشمل ضعف الشفافية، نقص البيانات البيئية، وغياب الكفاءات المتخصصة.

الفرص المستقبلية للتمويل المستدام في ليبيا

استغلال الموارد الطبيعية: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح.

تطوير أدوات تمويل مبتكرة مثل السندات الخضراء والقروض البيئية.

الشراكات الدولية لجذب التمويل والخبرة.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للطاقة النظيفة.

دمج التمويل المستدام في السياسات الوطنية وبرامج التدريب الجامعي والمهني.

جدول مقارنة التجارب الدولية

الدروس المستفادة	التحديات	النتائج / الفوائد	نوع الاستثمار	الدولة
دعم حكومي وحوافز مالية أساسية	تكاليف قصيرة المدى	تقليل الانبعاثات، خلق وظائف	الطاقة الشمسية والرياح	ألمانيا
شراكة دولية وبنوك تنموية	تحديات تقنية وتشغيلية	توفير كهرباء، وظائف، بنية تحتية	Noor CSP	المغرب
ضرورة معايير موحدة وشفافة	غسل الاستدامة	جذب استثمارات كبيرة	السندات الخضراء	الصين
دعم دولي وتخطيط طويل الأجل	متابعة أثر بيئي واجتماعي	شراكات ناجحة	الطاقة الحرارية الأرضية	كينيا

التوصيات:

وضع استراتيجية وطنية شاملة للتمويل المستدام في ليبيا

تتكامل مع خطط التنمية الاقتصادية، وتحدد الأهداف، الأولويات القطاعية، وأدوار الجهات الحكومية والمصرفية، مع مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة.(SDGs)

تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي والمصرفي

من خلال إدماج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في القوانين المالية والمصرفية، ووضع تشريعات واضحة لتنظيم أدوات التمويل المستدام مثل السندات الخضراء والقروض المستدامة.

إنشاء تصنيف وطني للأنشطة الاقتصادية المستدامة

مستوحى من التجارب الدولية الناجحة مثل التصنيف الأوروبي (EU Taxonomy)، بهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأثر البيئي والاجتماعي الإيجابي، وتعزيز الشفافية والحد من ممارسات "غسل الاستدامة."

تأسيس صندوق وطني للتمويل المستدام

يعمل على تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، ودعم تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، البنية التحتية المستدامة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات الأثر التنموي

تعزيز دور مصرف ليبيا المركزي في قيادة التمويل المستدام

عبر إصدار إرشادات تنظيمية للمصارف، وتقديم حوافز تمويلية وتخفيف متطلبات رأس المال للمشاريع المستدامة، وتشجيع الإفصاح عن المخاطر البيئية والاجتماعية.

تظوير قدرات المصارف والمؤسسات المالية
من خلال برامج تدريب متخصصة في تقييم المشاريع المستدامة، إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتصميم منتجات مالية خضراء تتناسب مع احتياجات السوق الليبي.
تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص(PPP)

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجع :

أولا ـ المراجع العربية:

جامعة الدول العربية .(2022) .*آفاق التمويل المستدام في الدول العربية* .القاهرة.

جامعة القاهرة .(2023) .*واقع وتحديات التمويل المستدام في مصر*.

صندوق النقد العربي .(2020) .*التنمية المستدامة: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية* . واشنطن.

عبد السلام، محمد. (2018). التمويل الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .*مجلة البحوث الاقتصادية، 12*(3)، 45.68–

العزاوي، علي. (2020). الاستثمار المستدام وأثره على النمو الاقتصادي .*مجلة العلوم المالية، 7*(2)، 112.134–

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2021) .(UNDP) *التمويل المستدام ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة* .نيويورك.

ثانيا ـ المراجع الأجنبية :

References (English)

ArXiv. (2025). *Big data and ESG investment in emerging markets*.

Climate Investment Funds (CIF). (2020). *Geothermal energy powering Kenya's future: Menengai project case study*. Washington, DC.

Climate Policy Initiative. (2024). *Global landscape of climate finance 2024*. CPI.

European Commission. (2023). *EU sustainable finance framework*.

Friede, G., Busch, T., & Bassen, A. (2015). ESG and financial performance: Aggregated evidence from more than 2000 empirical studies. *Journal of Sustainable Finance & Investment, 5*(4), 210–233.

International Monetary Fund (IMF). (2019). *Global financial stability report: Lower for longer*. IMF.

International Monetary Fund (IMF). (2022–2023). *Scaling up private climate finance in emerging markets*. IMF Reports.

Marti, E., et al. (2023). The impact of sustainable investing: A multidisciplinary review. *Journal of Sustainable Finance & Investment*.

MDPI Journals. (2023–2024). *Systematic reviews on ESG and sustainable finance*.

Morocco Renewable Energy Agency. (2022). *Noor solar project reports*.

OECD. (2018). *Financing climate futures: Rethinking infrastructure*. Paris: OECD Publishing.

OECD. (2024). *Green, social and sustainable bond markets*. OECD Publishing.

Scholtens, B. (2017). Why finance should care about ecology. *Trends in Ecology & Evolution, 32*(7), 500–505.

Sustainable Finance and Investment for Development. Washington, DC: World Bank.

UNEP Finance Initiative. (2021). *Financing a sustainable future: Aligning financial systems with sustainable development*. United Nations Environment Programme.

UNEP FI. (2021). *Promoting sustainable finance in the Arab region*. United Nations Environment Programme.

UNEP FI. (2024). *Regional sustainable finance report*.

United Nations. (2015). *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*. United Nations Publications.

Van Ouwerkerk, J. (2024). Quantifying benefits of renewable investments for German households. *Energy Policy, 178*, 113524.

Wang, C. (2024). Green bond credit spreads and bank loans in China. *Journal of Environmental Economics, 36*(4), 221–239.

World Bank. (2022–2023). *Climate finance and MDB annual reports*. World Bank Group.